

26/9/2012

الهيئات الاقتصادية تطوّق السلسلة بجولة على رؤساء الكتل النيابية لشرح "واقع الحال"
القصار: انتحار للاقتصاد المنتج ٭ شقير: المشكلة في تعويضات التقاعد

Kindly click on the **LOGO** of each medium to read full article



Title	الهيئات الاقتصادية تطوّق السلسلة بجولة على رؤساء الكتل النيابية لشرح "واقع الحال" القصار: انتحار للاقتصاد المنتج ٭ شقير: المشكلة في تعويضات التقاعد		
Website	http://www.annahar.com	Date	26/9/2012
Page			



Title	Higher public salary scale sparks inflation concerns		
Website	http://www.dailystar.com.lb	Date	2012/9/26
Page			



Title	القصار : رفض الهيئات الاقتصادية للسلسلة ليس موجها ضد المستفيدين منها		
Website	http://www.journaladdiyar.com	Date	2012/9/26
Page			



Title	الهيئات الاقتصادية ترفض مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب القصار: السلسلة هي الانتحار الذي يبتز الزراع المنتجة		
Website	http://www.albaladonline.com	Date	2012/9/26
Page			



Title	القصار: «السلسلة» تخل بالكيان الإقتصادي اللبناني وبيان القمة الروحية بمثابة جرس إنذار		
Website	http://www.elshark.com	Date	2012/9/26
Page			



Title	القصار لـ«الجمهورية»: سواصل الضغط لمنع إقرار السلسلة		
Website	http://www.aljournhouria.com	Date	2012/9/26
Page			



Title	■ الهيئات: «: نرفض السلسلة ■ خبراء: يستعملون المؤشرات الاقتصادية لماربهم		
Website	http://www.al-akhbar.com	Date	2012/9/26
Page			



الهيئات الاقتصادية تطوّق السلسلة بجولة على رؤساء الكتل النيابية لشرح "واقع الحال" القصار: انتحار للاقتصاد المنتج ٭ شقير: المشكلة في تعويضات التقاعد			
--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--	--	--





ترحيب بمواقف القمة الروحية حيال ما يواجهه الاقتصاد الوطني من أخطار محدقة.

• "النهار"
• 26-09-2012

بعد اجتماعها الاثنيين الماضي، قررت الهيئات الاقتصادية إحداث الصدمة: الواقع الاقتصادي لا يحتمل اي سلة ضريبية جديدة تخصص لتمويل سلسلة الرتب والرواتب. فالوضع استثنائي، لذا يتطلب مواجهة استثنائية. من هنا، كان القرار بالتصدي لمفاعيل السلسلة قبل اقرارها "لان الواقع يفرض سياسات تفشيفية واستثمار في المواقع المجدية وضبط الفساد والاهدار كي لا نصل الى الانهيار"، وفق مصادر الهيئات.

تنطلق الهيئات من ضرورة مصارحة المجتمع الشعبي والسياسي بالواقع الذي بلغه الاقتصاد الوطني. "اذ لو صارت الحكومة اليونانية شعبها قبل الانهيار، لما كانت بلغت الحال الذي وصلته من الديون مما دفعها الى طلب مساعدة المانحين قبل سقوطها خارج اتحاد منطقة الاورو"، تقول المصادر عينها. لذا، كانت خطوة امس في اتجاه مجلس النواب بدعوة من لجنة الاقتصاد والتجارة والصناعة والتخطيط، على ان تليها جولة على رؤساء الكتل النيابية بغية اطلاعها على "واقع الحال" قبل وصول مشروع التعديلات على السلسلة الى ساحة النجمة.

امس، لبي وفد من الهيئات الاقتصادية دعوة رئيس لجنة الاقتصاد النيابية نبيل دو فريج الى اجتماع حضره ايضا الوزيران محمد الصفدي ونقولا نحاس، تسلم خلاله من رئيس الهيئات الوزير السابق عدنان القصار مذكرتين عن "تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد" و"تأثير الضرائب الجديدة لتمويل مشروع سلسلة الرتب والرواتب". وفي المذكرتين، اوردت الهيئات رفضها مشروع قانون السلسلة والضرائب المقرر زيادتها في موازنة 2013، الى التأثيرات الخطرة على الإقتصاد وعلى المواطن في ظل الركود من جراء الازمة السياسية والاضلاع المضطربة في سوريا. واكد القصار باسم الوفد، ان رفض الهيئات ليس موجها ضد الحكومة، "ولا يمثل صراعا بين الهيئات والمستفيدين منه، اذ يأتي في سياق الدفاع عن مصلحة الإقتصاد الوطني ومصالح اللبنانيين وعلى رأسهم المستفيدين من السلسلة كي لا تكون مكتسباتهم وهمية".

وقد أبلغ القصار المشاركين في الاجتماع ان السلسلة المقترحة "حق يراد به باطل"، مبدية خشيته من ان تقضي الى زعزعة الإنتاجية، "لانها تمثل إخلالا واضحا بالكيان الاقتصادي، وهي بمثابة الانتحار الذي يبتتر ذراع الوطن المنتجة وينحر الاقتصاد المنتج ويجلب الانهيار. إذ تزيد العجز في الموازنة من 4 الى نحو 6 مليارات دولار، وترفع التضخم الى نحو 10 %، فضلا عن انها ستضخم النفقات الاسرية ولا سيما تكاليف التعليم بنسبة تفوق 30 %، وستفاقم الدين وترفع الفوائد وتؤثر سلباً في كل المؤشرات الاقتصادية". ورأى رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير لـ "النهار"، ان وفد الهيئات بات يتلمس وجود مخاوف فعلية على الوضع الاقتصادي "لانه في خطر"، لافتاً الى ان الارقام تدل على ذلك وتشير الى ان الاقتصاد

الوطني شارف على بلوغ شفير الهاوية "اذ ان الجميع، اي الدولة والاقتصاد والمجتمع، غير قادر على تحمل اعباء اضافية".

وقال ان التعديلات على سلسلة الرتب والرواتب ليست هي المشكلة بحد ذاتها، "بل التعويضات المخصصة للتقاعد ونهاية الخدمة لانها سترتب على الدولة مئات الملايين من الليرات".
ولفت الى ان وفد الهيئات حظي بتطمينات من لجنة الاقتصاد النيابية وايضا من وزير الاقتصاد، بالترتيب في درس السلسلة قبل اقرارها، انطلاقا من تأثيرها على الوضعين المالي والاقتصادي ودرس سيل تمويلها. واكد انه لن يصدر اي قرار عشوائي "بدليل التطمينات"، متمنيا العودة عن خطأ تعديل رواتب القضاة، "لان العودة عن الخطأ فضيلة، والرابع الوحيد هو الاقتصاد والبلد".

تثمين للقمة الروحية

على صعيد آخر، كان للقصار ترحيب بمواقف قادة الطوائف الإسلامية والمسيحية في خلال القمة الروحية التي عقدت في بركي الاثنين، وتركزت على ما يواجهه الاقتصاد من تحديات، لافتا إلى أن بيان القمة ولا سيما ما يتصل منه بالواقع الاقتصادي وتحذيرات قادة الطوائف من الخطر الذي يعانیه الاقتصاد وضرورة تحصينه وحمايته قبل الانهيار الكبير، يعبر عن أوجاع الهيئات الاقتصادية وهواجسها، "وجاء بمثابة إنذار أخير ينبغي على الحكومة تلّفقه، والقيام بمسؤولياتها الوطنية لإنقاذ الاقتصاد الوطني، حتى لا يلاقي مصير اليونان وإيطاليا وأسبانيا وباقي الاقتصادات التي تتفوق بأشواط على الاقتصاد اللبناني".
واكد القصار ان الهيئات الاقتصادية ستظل ترفع الصوت عاليا، "ولن تبقى مكتوفة الأيدي أمام المحاولات الرامية إلى تدمير بنية الاقتصاد، وسنعمل بدءاً من اليوم وبكافة الأساليب المنطقية والموضوعية، على إيصال صرختنا إلى كل الرأي العام اللبناني، ووضع في صورة مخاطر وتأثيرات مشروع السلسلة على مستقبل لبنان ومستقبل الاقتصاد والمواطن". وقال ان الهيئات ستبادر الى وضع القيادة السياسيين والروحيين أمام مسؤولياتهم للقيام بواجباتهم حيال إلغاء مفاعيل تداعيات إقرار السلسلة وانعكاسات الضرائب المرتقبة على كل المستويات الاقتصادية والانتاجية والمالية والمعيشية. كذلك، ثمن شقير موقفي البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي ورئيس مجلس النواب نبيه بري، "مما يؤكد وجود مخاوف جدية على الوضع الاقتصادي".

[Back to Top](#)



THE DAILY STAR

LEBANON

[Print](#)

Higher public salary scale sparks inflation concerns

BEIRUT: Passing a draft law that introduces higher salary levels for different categories of public sector employees would push inflation levels above 10 percent, increase tuition fees by 10 percent and add \$2 billion to the budget deficit, the Economic Committees warned Wednesday. Reiterating their rejection of the new salary scale for government employees and the measures suggested to finance it, the private sector stressed that the economy would be devastated should Parliament endorse the draft law before amendments are made.

This rejection is based on the country's economic interests and the interest of the Lebanese, particularly [public employees] who would receive a raise only to [see it eroded] by inflation. Adnan Kassab, head of the Committees, as he impact studies to the finance and economy ministers.

While public sector employees will receive another wage increase by the end of this month that has been due since February, the boosted salary scale involves a separate wage hike which dates back to 1996 but has never been enforced until Prime Minister Najib Mikati approved



FRANSABANK

Media Monitoring Template 26 septembre 2012.doc

Page | 3 of 11

Disclaimer: Information in this document has been compiled by the Marketing Research Department of Fransabank for internal informative use only. Fransabank declines any responsibility for the contents herein.

two weeks ago.

Mikati, however, insisted that the salary increase would be implemented in increments over the next three years, a proposal vehemently rejected by public school teachers.

Category one employees will receive LL2.9 million; category two employees will get LL1.7 million; around LL940,000 will be given to category three employees; and LL210,000 will be given to the state's lowest-ranking clerks.

Public high school teachers, the main advocates behind the new scale, will receive around LL1 million in raises, while public elementary school teachers will receive LL789,000.

The salary hikes stipulated in the new scale will be paid in installments of one-thirds, according to the draft law. The first one-third became effective from August 2012, the second at the beginning of 2013 and the last at the beginning of 2014.

Kassar warned that if the government proceeds with the wage increase plans, Lebanon could fall into an unprecedented economic crisis mirroring those wreaking havoc in Greece, Italy and Spain, which are "all far superior economies."

He said the Economic Committees would not stand idle against what he described as structural attempts to destroy the Lebanese economy. "Starting from today, we will make sure that our calls reach all Lebanese and we will make sure everyone is aware about the disastrous impact this project has on the prospects of the economy."

According to studies presented by the Economic Committees to the Cabinet, Treasury deficit would soar from \$4 billion to as much as \$6.5 billion in 2012, if the new scale was passed.

"There is no doubt that this would push the economy to the brink of collapse, particularly that [global financial crisis] makes resorting to international community conferences like Paris I, II and III an unavailable option," one study reads.

A second study examining the impact of taxes on the economy states that taxes needed to finance the wage increases would amount to 10 percent of Lebanon's gross domestic product.

"No similar thing was ever attempted by any state. This would shock the Lebanese economy's ability to grow," the study reads.

"The total profits of Lebanese banks do not exceed \$1.5 billion, only a third of the electricity sector deficit. Why keep taxing the banking sector, the cornerstone of the Lebanese economy?" the report asks.

Meanwhile, MP Nabil Du Freij, head of the Economy and Planning Parliamentary Committee, said any decision on this issue should be carefully studied before proceeding with the draft law.

"We have to take into consideration not just the need for public sector employees but the ability of the economy, the private sector and the government," Du Freij told reporters following a meeting of the parliamentary committee. He said the new salary scale should be passed in a

way that would not spur inflation. "Preserving financial stability and purchasing power is a must."

Du Freij said the committee passed on a draft law that would slash taxes on industrial exports by 50 percent.

The draft law would still need to be endorsed by Parliament before becoming effective.

In a statement last weekend, Finance Minister Mohammad Safadi said his ministry was committed to settling all financial dues to cover for a public sector wage increase that became effective in February.

Commenting on the revised salary scale, the finance minister reiterated that securing financial resources for this plan is a precondition.

Teachers and state employees unions threatened last week to stage a strike if the government fails to implement the long-awaited revision.

State employees and public school teachers said they may consider a nationwide strike in 10 days if the government has not come up with clear answers about the hikes.

But some economists believe that the Cabinet will keep postponing discussions on the salary scale until the parliamentary elections take place in June 2013.

Copyrights 2011, The Daily Star - All Rights Reserved
26/09/2012

[Back to Top](#)

القصار : رفض الهيئات الاقتصادية للسلسلة ليس موجهاً ضد المستفيدين منها

«السلسلة المقترحة حق يراد به باطل، وسيؤدي إلى زعزعة الإنتاجية والإنتاج، ويمثل إخلالاً واضحاً بالكيان الاقتصادي اللبناني، وهذا بنظرنا هو الانتحار الذي يبتز ذراع الوطن المنتجة، وينحر الاقتصاد المنتج ويجلب الانهيار، إذ إنه يزيد العجز بالموازنة العامة من ٤ مليارات دولار إلى حوالي ٦ مليارات دولار، ويرفع نسبة التضخم إلى حوالي ١٠٪، فضلاً عن أنه سيضخم النفقات الاسرية ولا سيما تكاليف التعليم بنسبة تفوق ٣٠٪، كما وسيفاقم الدين العام ويرفع الفوائد ويؤثر سلباً في المؤشرات الاقتصادية كافة».

من ناحية ثانية نوه القصار، بالمواقف التي صدرت عن قادة الطوائف الإسلامية والمسيحية، في خلال القمة الروحية التي عقدت في بركي أمس بشأن ما يواجهه الاقتصاد من تحديات، لافتاً إلى أن «بيان القمة ولا سيما ما يتصل منه بالواقع الاقتصادي، وتحذيرات قادة الطوائف، من الخطر الذي يعاينه الاقتصاد، وضرورة تحصينه وحمايته قبل الانهيار الكبير، يعبر عن أوجاع وهواجس الهيئات الاقتصادية، وقد جاء بمثابة جرس إنذار أخير، ينبغي على الحكومة تلتفه، والقيام بمسؤولياتها الوطنية، لإنقاذ الاقتصاد الوطني، حتى لا يلاقي مصير اليونان وإيطاليا وأسبانيا، وباقي الاقتصادات التي تفوق باشواط على الاقتصاد اللبناني».

سلم رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، على رأس وفد من الفاعليات الاقتصادية، وزيري المال محمد الصفدي والاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ورئيس لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط نبيل دو فريج وأعضاء اللجنة النواب، مذكرتين، الأولى بعنوان «تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني» والثانية بعنوان «تأثير الضرائب الجديدة لتمويل مشروع سلسلة الرتب والرواتب». وقد تضمنتا موقف الهيئات الاقتصادية «الرافض لمشروع قانون السلسلة وللضرائب التي تنوي زيادتها في موازنة عام ٢٠١٣، والتأثيرات الخطيرة على الاقتصاد الوطني، وعلى المواطن اللبناني في ظل الركود الذي يعيشه الاقتصاد من جراء اللازمة السياسية الداخلية من جهة والاضاع المضطربة في سوريا من جهة أخرى».

وتحدث القصار باسم الوفد، فأكد أن «رفض الهيئات الاقتصادية لمشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب، ليس موجهاً ضد الحكومة، ولا يمثل صراعاً بين الهيئات والمستفيدين منه، بل إن هذا الرفض، يأتي في سياق الدفاع عن مصلحة الاقتصاد الوطني ومصالح جميع اللبنانيين وعلى رأسهم المستفيدين من السلسلة كي لا تكون مكتسباتهم وهمية».

وكشف القصار أنه أبلغ المجتمعين أن

[Back to Top](#)

فض مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب في الانتحار الذي يبتز الذراع المنتجة



البلد

القصار: رفض الهيئات لمشروع قانون السلسلة ليس ضد الحكومة

وخصوصا الضرائب غير المباشرة. وسيكون التأثير الأكبر على تكاليف التعليم والأقساط المدرسية وملحقاتها التي يمكن أن تزداد بنسبة 30 - 40%، إلى جانب الزيادات التي ستلحق بضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وعلى الفوائد المصرفية وعلى المعاملات وغيرها الكثير من الضرائب. وستؤدي السلسلة حتما إلى اختلال كبير بين رواتب القطاع الخاص والقطاع العام لمصلحة الأخير. وبدأت مفاعيل السلسلة بالظهور حتى قبل إقرارها. مع ارتفاع الفوائد على سندات الخزينة بالليرة التي أصدرتها الحكومة وستطرح في السوق قريبا إلى نسبة 8,25%، في ظل عجز متزايد في ميزان المدفوعات وركود في الاقتصاد نتيجة الأزمات الخارجية والتطورات الإقليمية المحيطة بلبنان.

الاجراءات المطلوبة

ودعت الهيئات إلى وقف التماذي بالخطأ، بفصل أجور القضاة التي تم إقرار زيادتها على نحو خاطئ عن باقي السلسلة. كما ندعو إلى فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن السلسلة. وطالبت قبل إقرار أية زيادات إضافية العمل على ترشيد التوظيف في القطاع العام، وإجراء إصلاح في نظام الرواتب والأجور، كما ناشدت بتحديث القوانين ووضع قوانين جديدة لتحديد سقف للعجز في الموازنة، ولتأطير واستقطاب الاستثمارات الخاصة للمشروعات الحيوية بالشراكة مع القطاع العام، وتوجيه الإنفاق العام إلى الاستثمار المجدي، بالاهتمام بتحسين البنى التحتية في شتى القطاعات، خصوصا وأن ترتيب لبنان في مؤشر التنافسية الدولية في مجال نوعية البنى التحتية يحل في المرتبة 141 وفقا للمصدر المذكور سابقا، وهي مرتبة متدنية جدا تستحق أن نتوقف عندها وأن نوليها أقصى الاهتمام.

الحجم من النفقات من دون أية دراسة بشأن الانعكاسات الواقعية على الاقتصاد وعلى معيشة المواطن العادي. وقالت ان الانعكاسات ستكون شديدة على المستويات الاقتصادية والمالية والنقدية والاجتماعية كافة، فضلا عن تأثيرها المحتمل في تسارع دائرة الانحدار والتدهور في مالية الدولة. وتوقع أن يكون لها انعكاسات تضخمية بالغة التأثير مع ضخ أكثر من 2 مليار دولار سنويا في نفقات غير منتجة، فضلا عن إحداث تفاقم في عجز الموازنة الذي سيصل إلى مستويات قياسية.

التداعيات

واعتبرت الهيئات الاقتصادية أنه سيترب عن السلسلة تكاليف هائلة، علما أنها ليست محددة بشكل واضح لغاية الآن، بسبب عدم وجود أرقام نهائية بشأن عدد المستفيدين منها، وتشير التقديرات إلى تكاليف سنوية تتراوح بين مليار دولار إلى 2,5 مليار دولار، إلى جانب التكاليف غير المباشرة من جراء التراجع المحتمل للنمو. وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع العجز في الموازنة العامة من 4 مليار دولار إلى ما بين 5 - 6,5 مليار دولار عام 2013، ناهيك عن زيادة المديونية العامة التي ستصل استحقاقاتها عام 2013 إلى ما لا يقل عن 4 مليار دولار. ولن تنحصر الانعكاسات على قطاعات محددة كما اعتبرت الهيئات إذ أنها ستطاول كل القطاعات الاقتصادية التي تعاني أصلا من أزمات خانقة. وسيترب عن ازدياد الفجوة المالية بما لا يقل عن 2 مليارات دولار خلال الأعوام القليلة المقبلة عجزا متزايدا في ميزان المدفوعات الذي يسجل منذ نحو 18 شهرا عجزا متتاليا. وعلى المستوى الاجتماعي، ستطول الانعكاسات كل فئات المجتمع بسبب الضرائب العديدة التي ستفرض،

[Back to Top](#)

القصار: «السلسلة» تخل بالكيان الاقتصادي اللبناني وبيان القمة الروحية بمثابة جرس إنذار

سلم رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، على رأس وفد من الفاعليات الاقتصادية، وزير المال محمد الصفدي والاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ورئيس لجنة الاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط نبيل دو فريج واعضاء اللجنة النواب، مذكرتين، الاولى بعنوان «تداعيات سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد اللبناني» والثانية بعنوان «تأثير الضرائب الجديدة لتمويل مشروع سلسلة الرتب والرواتب». وقد تضمنتا موقف الهيئات الاقتصادية «الرافض لمشروع قانون السلسلة وللضرائب التي تنوي زيادتها في موازنة عام 2013، والتأثيرات الخطيرة على الاقتصاد الوطني، وعلى المواطن اللبناني في ظل الركود الذي يعيشه الاقتصاد من جراء الازمة السياسية الداخلية من جهة والاضواح المضطربة في سوريا من جهة اخرى».

وتحدث القصار باسم الوفد، فأكد أن «رفض الهيئات الاقتصادية لمشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب، ليس موجها ضد الحكومة، ولا يمثل صراعا بين الهيئات والمستفيدين منه، بل إن هذا الرفض، يأتي في سياق الدفاع عن مصلحة الاقتصاد الوطني ومصالح جميع اللبنانيين وعلى رأسهم المستفيدون من السلسلة كي لا تكون مكتسباتهم وهمية».

وكشف القصار أنه أبلغ المجتمعين أن «السلسلة المقترحة حق يراد به باطل، وسيؤدي إلى زعزعة الإنتاجية والإنتاج، ويمثل إخلالا واضحا بالكيان الاقتصادي اللبناني، وهذا بنظرنا هو الانتحار الذي يبتتر ذراع الوطن المنتجة، وينحر الاقتصاد المنتج ويجلب الانهيار، إذ إنه يزيد العجز بالموازنة العامة من 4 مليارات دولار الى حوالي 6 مليارات دولار، ويرفع نسبة التضخم الى حوالي 10 %، فضلا عن انه سيضخم النفقات الاسرية ولا سيما تكاليف التعليم بنسبة تفوق 30 %، كما سيفاقم الدين العام ويرفع الفوائد ويؤثر سلبا في المؤشرات الاقتصادية كافة».

من ناحية ثانية نوه القصار، بالمواقف التي صدرت عن قادة الطوائف الإسلامية والمسيحية، في خلال القمة الروحية التي عقدت في بركي أمس الاول بشأن ما يواجهه الاقتصاد من تحديات، لافتا إلى أن «بيان القمة لا سيما ما يتصل منه بالواقع الاقتصادي، وتحذيرات قادة الطوائف، من الخطر الذي يعانيه الاقتصاد، وضرورة تحصينه وحمايته قبل الانهيار الكبير، يعبر عن أوجاع وهواجس الهيئات الاقتصادية، وقد جاء بمثابة جرس إنذار أخير، ينبغي على الحكومة تلتفه، والقيام بمسؤولياتها الوطنية، لإنقاذ الاقتصاد الوطني، حتى لا يلاقي مصير اليونان وإيطاليا وأسبانيا، وباقي الاقتصادات التي تتفوق بأشواط على الاقتصاد اللبناني».

وختم القصار بالقول: «إن الهيئات الاقتصادية ستظل ترفع الصوت عاليا، ولن تبقى مكتوفة الأيدي، أمام المحاولات الهادفة إلى تدمير بنية الاقتصاد الوطني، وسنعمل بدءا من اليوم، وبالأساليب المنطقية والموضوعية كافة، على إيصال صرختنا إلى كل الرأي العام اللبناني، ووضعه في صورة مخاطر وتأثيرات مشروع السلسلة على مستقبل لبنان ومستقبل الاقتصاد والمواطن اللبناني، وسنبادر كهيئات اقتصادية إلى وضع القادة السياسيين والروحانيين أمام مسؤولياتهم للقيام بواجباتهم تجاه إلغاء مفاعيل تداعيات إقرار السلسلة وانعكاسات الضرائب المرتفعة على المستويات الاقتصادية والإنتاجية والمالية والمعيشية كافة».

[Back to Top](#)



القصار لـ«الجمهورية»: سنواصل الضغط لمنع إقرار السلسلة

جولة جديدة من التحركات تجاه المسؤولين تبدأها الهيئات الاقتصادية هذا الاسبوع بهدف ممارسة الضغط على الحكومة للتراجع عن «خطيئة»

إقرار سلسلة الرتب والرواتب، على أن تستتبع، وبحسب رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار بخطوات تصعيدية في حال أصرت الحكومة على موقفها. وكشف لـ«الجمهورية» أن خلوة إقتصادية ثانية ستعقد قريباً تسعى من خلالها الهيئات الى بلورة مذكرة إقتصادية متكاملة، يتم رفعها إلى المسؤولين تتضمن الرؤى المشتركة لإنقاذ الإقتصاد في مرحلة أولى، وتطويره بما يتلاءم مع حاجات السوق العالمية في مرحلة مستقبلية.

• كيف نقيّمون الخلوة الاقتصادية والتي تجمع للمرة الاولى القطاعين العام والخاص؟

- مجرد انعقاد الخلوة الإقتصادية، التي دعا إليها وزير الصناعة فريخ صابونجيان مشكوراً، وشارك فيها كل من وزير السياحة فادي عبّود، ووزير الإقتصاد والتجارة نقولا نحّاس، إضافة إلى رؤساء الهيئات والفاعليات الإقتصادية، وإختصاصيين إقتصاديين، يمثل خطوة في المسار الإيجابي والصحيح.

هذه الخلوة هي نتاج تنسيق قائم ومستمر بين القطاعين العام والخاص، وهي تصب في صلب الحوار الذي يقوم عليه لبنان، في التوقيت المناسب، لا سيّما في ظل الظروف الاستثنائية، التي يشهد فيها الإقتصاد اللبناني تحديات داخلية تتمثل في تراجع الإستقرار الأمني والسياسي، وخارجية متأثرة من الأزمة السورية، مما انعكس سلباً على القطاعات الإنتاجية كافة.

وقد عرضنا كهيئات إقتصادية رؤيتنا وموقفنا الراض لإقرار سلسلة الرتب والرواتب، نظراً لعواقبها الوخيمة على الإقتصاد. وكانت الآراء في هذا الملف، وفي مجمل الملفات التي ناقشناها، متطابقة إلى حدّ كبير، مع آراء الوزراء الثلاثة الذين شاركوا في الخلوة، والذين وعدوا بنقل هواجسنا في شأن الواقع الذي تعانیه المؤسسات الإقتصادية إلى داخل مجلس الوزراء.

• هل حققت الخلوة، برأيكم، الاهداف المرجوة منها؟

- المشهد الذي رأيناه في الخلوة الإقتصادية، التي شارك فيها عدد من الوزراء، وحشد من الإقتصاديين والأكاديميين، يمكن التعويل عليه كثيراً لإنقاذ الإقتصاد الوطني، خصوصاً وأنها المرّة الأولى، التي تطرح فيها الحكومة من خلال ممثليها الذين شاركوا في الخلوة، كمحاور وشريك جدّي مع القطاع الخاص، بغية إيجاد الحلول العملانية، التي من شأنها أن تساهم في تحسين الإقتصاد الوطني، والعمل على النهوض به وإخراجه من دائرة الانكماش التي يعانيها ويمر فيها خلال هذه المرحلة التي أحوج ما نحتاج فيها إلى الهدوء والإستقرار الأمني والسياسي.

جدول الاعمال

• ما المواضيع التي طرحت خلال اللقاء؟ وهل خلصت الى توصيات معينة؟

- الخلوة الإقتصادية، ناقشت العديد من المواضيع والملفات، ومن بينها المشاكل والتحديات التي يواجهها الإقتصاد الوطني، إضافة إلى سبل تحصيله، وإبقائه قدر المستطاع في منأى عن التداعيات السياسية الداخلية والخارجية، وكان مشروع سلسلة الرتب والرواتب الذي أقرّه مجلس الوزراء مؤخراً، والذي يلحظ زيادة في مخصصات الرؤساء والوزراء والنواب، مع إقرار ضرائب إضافية لتمويل السلسلة، حاضراً بقوة في المناقشات التي دارت خلال الخلوة، وموقف الهيئات الإقتصادية الراض له.

كذلك، عرضنا كقطاع خاص يمتلك السيولة والجهاز البشري الكفوء، أفكاراً يمكن البناء عليها لتفعيل أطر الشراكة والتعاون مع القطاع العام، فيما أعطى الوزراء المشاركون في الخلوة والمعنيون بالدرجة الأولى بالإقتصاد، وجهة نظرهم التي كان الهمّ الأساسي فيها حماية الإقتصاد وتفعيل النشاط الإقتصادي، بما يحافظ على البنية الأساسية للإقتصاد الذي يمثل القطاع الخاص أحد أهم دعائمه، وبالتالي يمكن القول إنّ الإجماع الأوّل للخلوة الإقتصادية، كان الهدف الأساسي منه تبادل وجهات النظر، وتشخيص الحالة المرضية التي يعاني منها الإقتصاد الوطني، واجتراح الحلول الناجعة له، في انتظار المزيد من التشاور في الجولات المقبلة.

• هل ستستتبع الخلوة بخلوات اخرى؟ وما الجدوى من ذلك؟

- وزير الصناعة فريخ صابونجيان، الذي دعا إلى هذه الخلوة الإقتصادية، كان حريصاً على عدم حصر النقاشات باجتماع يتيم، وطلب متاً عدم التصعيد أو اللجوء إلى السلبية، ولذلك من المرتقب أن تعقد خلوة ثانية في وقت قريب، من أجل استكمال النقاش والبحث، في النقاط التي توقفت عندها الجولة الأولى، ومن الممكن بعد أن يعرض كل فريق رؤيته للحل، وفي حال استدعت

الحاجة لعقد المزيد من الخلوات فلن تقف الهيئات الاقتصادية حجر عثرة، خصوصاً وأنّ هدفنا الأساس بلورة مذكرة اقتصادية متكاملة، يتمّ رفعها إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي، على أن تتضمن الرؤى المشتركة لإنفاذ الإقتصاد في مرحلة أولى، وتطويره بما يتلاءم مع حاجات السوق العالمية في مرحلة مستقبلية.

التصعيد اذا فشل الحوار

• هل من تحركات تعترم الهيئات الاقتصادية القيام بها بشأن اقرار السلسلة؟ وهل من خطوات تصعيدية قد تلجأون إليها؟

- منذ إقرار الحكومة، لمشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب الوهمي، والذي يلحظ زيادات ضريبية على الأملاك البحرية، وعلى الفوائد المصرفية، أعلنت الهيئات الاقتصادية عن رفضها المطلق لهذا القرار، الذي لا يمكن أن يخدم الموظفين، بل سيعترب عليه نتائج كارثية على الإقتصاد، وعلى المواطن الذي سيتأذى كثيراً من الضرائب التي ستفرضها عليه الحكومة في موازنة العام 2013 لتمويل تكلفة سلسلة الرتب والرتب.

وبالتالي، أمام هذا الواقع الذي نشهد فيه تدميراً ممنهجاً للإقتصاد الوطني، قررنا أن نرفع الصوت عالياً، وأن لا نبقى مكتوفي الأيدي، دفاعاً عن مصلحة الإقتصاد الوطني ومصالحنا، وفي موازاة مشاركتنا في الخلوة الاقتصادية، نحن كهيئات اقتصادية في اجتماعات واتصالات ومشاورات مستمرة، الهدف منها ممارسة الضغط على الحكومة للتراجع عن قرارها الخاطئ، وفي هذا المجال سيكون لنا تحركات مكثفة في الأيام المقبلة باتجاه الرؤساء الثلاثة، وفي حال أصرت الحكومة على موقفها، سيكون لنا بالطبع خطوات تصعيدية، ستحددها الهيئات والفاعليات الاقتصادية بالتشاور فيما بينها، من دون بالطبع إغلاق أبواب الحوار، الذي كنا ولا زلنا من دعائه، وذلك مع كافة الأطراف الحريصة على سلامة الإقتصاد الوطني.

[Back to Top](#)



Published on الأخبار (http://www.al-akhbar.com)

الصفحة الرئيسية > الهيئات > نرفض السلسلة > خبراء: يستعملون المؤشرات الاقتصادية لمآربهم

■ الهيئات: نرفض السلسلة ■ خبراء: يستعملون المؤشرات الاقتصادية لمآربهم

محمد وهبة

تضع الهيئات الاقتصادية، كل عزمها، في إسقاط سلسلة الرتب والرواتب. تؤكد هذه الهيئات التي تمثل أصحاب العمل أن الإقتصاد لا يتحمل كلفة السلسلة. في المقابل، يعتقد خبراء الإقتصاد أن الهيئات تستعمل المؤشرات الاقتصادية لمآربها الهادفة إلى التخلص من الضرائب التي تطاولها مباشرة. تلخص المذكرتان اللتان سلّمهما رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، أمس، للجنة الإقتصاد والتجارة بحضور وزير المال محمد الصفدي والإقتصاد نقولا نحاس وجهة نظر الهيئات على النحو الآتي:

- السلسلة ستزيد العجز في الموازنة العامة من 4 مليارات دولار إلى ما بين 5 مليارات و6.5 مليارات في عام 2013.

- تأتي هذه السلسلة في وقت ترتفع فيه النفقات وتعاني فيه قطاعات الصناعة والزراعة أوضاعاً صعبة في ظل أكاليف التشغيل الباهظة وصعوبات التصدير، وتراجع السياحة وجمود حركة الإنشاءات.

- ستزداد أكاليف التعليم في لبنان بنسبة تراوح بين 30% و40%.

- ستؤدي السلسلة إلى خلل في مستويات الرواتب بين القطاعين العام والخاص، فيما تعمق الخلل وتوسّعه في نظام نهاية الخدمة.

- الضرائب الجديدة لتمويل كلفة السلسلة تضع عبئاً ثقيلاً على الإقتصاد وتزيد تباطؤه، نظراً إلى ضخامتها واتساع نطاقها ونطاق الفئات التي تطاولها.

- اللافت أن غالبية هذه الضرائب هي غير مباشرة، رغم أن البيان الوزاري كان قد ركّز على الاتجاه للاعتماد على الضرائب المباشرة.

- التوقيت بحد ذاته خاطئ؛ لأن الإقتصاد يمرّ بمرحلة تراجع وصلت به إلى حافة الانكماش بسبب عدم

الاستقرار وتداعيات الأزمة في سوريا.

- زيادة الضريبة على الشركات سترفع التراكم الضريبي عليها إلى أكثر من 20%.

- الضريبة على الفوائد المصرفية لا تحتل المزيد من الزيادات.

- الضريبة على أرباح المصارف هي تمييزية تستثني القطاعات الأخرى ومخالفة لأصول النظام الضريبي ومبادئه.

- هل هكذا يدار الشأن العام؟ فالسلسلة التي تتناول 300 ألف شخص ستضع جميع اللبنانيين الباقين تحت نير أعباء لا قدرة لهم على تحملها.

يأتي موقف هذه الهيئات مخالفاً لموقف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي أبلغ المعنيين بأن تقسيط السلسلة لن يكون له مفاعيل تضخمية هامة، ثم أبلغ سلامة هذا الأمر إلى مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان خلال لقائه الأخير معهم.

لكن في الواقع، هناك مجموعة خبراء اقتصاديين يساريين وبعضهم مستشارون لدى وزراء، يرون في ما تنبره الهيئات بعض الحق، وإن كانت حقوق الأجراء في القطاع العام ليست أمراً يجب التلاعب به.

فالهيئات، وفق رأي هؤلاء الخبراء، تستعمل الأسئلة المشروعة عن كلفة السلسلة على الاقتصاد الوطني في معركة إلغاء بعض الضرائب التي تطاولها مثل زيادة الضريبة على الفوائد المصرفية وضرائب التحسين العقاري والضرائب على أرباح الشركات.

في البدء يعتقد هؤلاء الخبراء، أنه في البدء يجب فصل موضوع زيادة غلاء المعيشة عن سلسلة الرتب والرواتب. فهذه السلسلة تأتي في مرحلة انعطاف تكون فيها الدولة مشغولة بتقويم أثر قرار تصحيح الأجور الأخير على الأسعار وحجم الاستهلاك وعلى الفقراء ومرونة الطلب في السوق وقدرة الدولة على التمويل السنوي. فما لا يعرفه الوزراء أن الزيادة الواسطة للمعاشات التقاعدية سيكون أثرها على المعاشات الجديدة «من النوع الذي لا تفكر الطبقة السياسية بتبعاته»، يقول أحد الخبراء. كذلك، إن هذه السلسلة تأتي في ظل غياب الإصلاحات الإدارية التي لو بدأت لفتحت الباب أمام إدخال دم جديد إلى القطاع العام.

وفي المقابل، يجب على الطبقة العمالية، من أجل استدامة مكاسبها، التحول في مطالبها إلى بنية تغييرية.

[Back to Top](#)